

فلا يلهيهم بل قد يفتح ان كان قصده نحو العفاف وقد نبه يالدينا والمرارة
على عدم الوقوف مع خطية النفس والعمل عليه فعني بغيره الى الصبر وسواء الاثر
لا يرتفع من الاكوان الى المكون ومعنى حجبته اليها جازيها اليها مع
الاكوان والسنة فيها فبعضها نوح ما به يبين للمساكين كونه على الهمة
والنية فلا يفتنوا اليها كونه ما اخرج عنه في الحكم حيث قال العيب من
بوسع ما لا انفكاك عنه ويطلبه ما لا يقوله معه فانها لا تفعل الا بصبر ولكن
ففي القلوب التي في الصدور ولا يبرهن كونها الى كون فتكون محارم بصبر
والذي ارتحل اليه هو الذي ارتحل منه ولكن ارتحل من الاكوان الى المكون
ومعنى حجبته اليها جازيها القامع الاكوان والسنة فيهما فبعضها نوح ما به
يبقى للمساكين كونه على الهمة والنية فبعضها يفتنوا اليها كونه ما اخرج عنه
في وان الى ركبته المنهي وانظر الى قوله فمن كانت حجبته للا وهو في الكسب
اصل في الاخلاق ومن جوارح الحكم التي لا يخرج عنها عمل اصلا وهذا
نوازل العقل من الاعتدال في جميع نفسه وعظم ففقهه قال ابو عبد الله
في الاحاديث الجمع والاعتق ولا يقع ولا اكره فاجبة منه وانفق الشافي
ولجده وابن المدني وابن ممدك واوداود والد الرقيني وغيرهم على
انه لكسب العلم ومنه من قال ربه ووجهه اليه متى كونه كسبه بان كسب
العهد يقع بقلبه ونسائه وجوارحه والنية احد اقسامها وارجحها
لانها قد تكون عبادة مستعملة وتبخرها يستخرج اليها ومن شره بان
يحدث نية المؤمن جوارحه عمله وكلام الامام احمد يدل على انه اراد
بكونه ذلك العلم انه احد القواعد الثلاثة التي تترد اليها جميع الاحكام
عنده فانه قال اصول الاسلام نداء ورجوع ثلاثة احاديث الاحكام
بالنية ومن احد من امرها ما يسهل نوره والحلاله بين والحرام بين
وحد يبان انه ليس لا يقبل الا حليها ووجه روايته عنه يعني الانسانيات
له نية اربعة احاديث قد ذكرها وذكر بعدا لا يخرج عنه لا يكون المؤمن
مؤمن حتى يرضى لغيره ما يرضى لنفسه وقال الشافعي حد بين النية
يعدخل في سبعين بابا من الفقه وما ترك لم يطل ولا مضار ولا محتمل
حجة الاثني عشر بعد بعضهم قوله سبعين على اربعة التكاليف او بالنظر
لحجج لا يخرجها من كونها كلام من علم جازيها القامع او في محارمة بل
بزيادة عليها حقيقة فيما يدخل فيه الوضوء والغسل وسع الفتنة في مسألة
الشرعوق والنية وازالة الجسد على راي وتسنن البيت على وجهه في سبعين
الضيقه بقصد النية ووجهه والهداية بانواعها والقصر والجمع والامانة

والاعتدال

والاعتدال وسجود الدنيا والشكر وخطبة الجمعة على وجهه والاذان على راي
وإدراك الزكاة واستعمال الحلي واكثره والتجربة والفتنة والخلطة على قوله ومع
الماله الذي وصده قه الغفل والصوم والاعتكاف والحج والطواف وتحتل
الحصص والتمتع بين راي ومجازرة المبتعات والسعي والوقوف على راي وانها
والهدى والتجاسيا والغدير واكتفارة الرحاماد والعتق والتدبير والفتنة
والوجبة والنكاح والوقوف وجميع المقرب بمعنى توقف حصول النوا على
قصده المقرب بها وكذا انفس العلم تغلبها واقتارنا ايضا والحكم بين الناس
واقامة الحد ويد تحمل الشهادة وادائها وكفايات البيوع والبيعة والوقف
والقرض والصمان والاموال والحج والذلة والاقالة والوكالة وتعيين الفضل
والاقوال والاجارة والطلاق والخلع والرجعة والاباء والنهار واللعان والبيات
والعتق والامان ويدخل في ذلك ما يتيسر في كسبه لغيره الصريح
معناه ونها المقود عليه في البيوع والشحن وعوض الخلف والمكسوة وفي النكاح
ادنى ما يوضح به بطلان في الخصام في مسابيل سبب منها تمييز العود و
كسبه مطلقا ومنها اذا اقتل الوكيل في العود ان قصده تسلمه عن الوكيل وقتله
لشبهة نفسه وفي الردة والسرقة فيما لو اخذ الاله الذي يقصد كسبه
او سرقها وفيها لو اخذ العاصب مال المدون بقصد الاستيغناء او السرقة
فيقطع في الثاني دون الاول وفي اداء الدين فيما لو كان عليه دين لرجل
باجرة رهنه وفي النكاح بقصد الخلفه او التملك وفيها لو سلم عن اكثر
من اربع فصحت نكاح حره فانه نوه به الطلاق في كونه نكاحا لا شيئا للملكية
او الفرية او اطلق حمله على اخصا والغراق وفيها لو وطئ امه بشبهة بظهار ونية
الحره فان الولد بينهما حرا وفيها لو يها في فعل شي له وهو يفتقه حره منه
كوطيه من يعتقه انها اجنبية فاذا اهل حليلته او تملك من ظنه معصوما فبان
انه يستحق ربه او تلفه ما لا يظنه لغيره فبان ملكه وعكسه من على اجنبية
يظنها حليلته لا يترتب عليه حقوق الزواني اعتبارا بينه وبينه وتدخل النية ايضا
في حصر العيب بقصد الملبية او المحرمية وفي البحر فوق ذلك فانه حرام ان قصده
والاخذ ونفذ على نية قطع النسيان وقطع القرابة في الصلوة وفيما يفتن
قربا بقصده او يقصده الذي وفي الصلوة يقصده الانهزام وفي الجملة
ادنى ما يرضى من العيب فيسار كونه في العمل ان قصده اعانته في العمل
وانه تصفوا لعل لما كذب فله تسطه ولا في المساركة وفيما لا يباح كما قرر
فقد في الاحكام بعضا يفتنوا لغيره وقد فصل في جميع الاحكام التي العرف
فقد في العهد بين نوا بينهما النية تجب في الوضوء وفي الغسل وهو قول